

بدء المحاكمة بفضيحة باركليز ورشاوى حمد بن جاسم اليوم



بدأت، الاثنين، إعادة محاكمة 3 من كبار المصرفيين السابقين في بنك باركليز أمام محكمة أولد بيلي بلندن، أمام هيئة محلفين، بشأن عمليات مشبوهة مع قطر ورشاوى لرئيس وزرائها السابق حمد بن جاسم في ذروة الأزمة المالية عام 2008، بحسب ما نشرته صحيفة "فاينانشيال تايمز".

هذا وبدأت الجلسة بدخول هيئة المحلفين (أكثر من 50 شخصا)، وقام القاضي بشرح القضية وحقوق وواجبات أعضاء هيئة المحلفين، وسيتم اختيار 11 شخصا منها بنهاية هذا الأسبوع

وستكون الجلسات يومية لمدة 5 أشهر، وقرر القاضي أن آخر جلسة ستكون يوم 27 مارس/آذار 2020، وبعدها سيكون إعلان قرار المحكمة وحكم القاضي.

وعقب كل جلسة سيقوم القاضي بإعلان ما يمكن نشره وما يحظر نشره

وحتى الآن النشر في القضية مسموح فيما يخص الأمور العامة، لكن كل الوثائق و محتوياتها سرية ويجرم نشرها إلا إذا وافق القاضي على ذلك. وهذا لتفادي حصول أي أخطاء إجرائية في المحاكمة كما حدث في المحكمة السابقة

روجر جنكنز وتوم كالاريس وريتشارد بوث بارتكاب جرائم جنائية في أعقاب التحقيق الذي سFO ويتهم مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الكبرى عام 2012، والذي كلف ملايين الجنيهات الإسترلينية تحملتها وزارة الخزانة من أموال دافعي الضرائب البريطانيين SFO أجراه

وينفي المتهمون الثلاثة ارتكابهم أيا من الجرائم الموجهة بحقهم بالتآمر لارتكاب عمليات احتيال عن طريق التمثيل الخاطئ، فضلا عن جرائم الاحتيال الجوهرية، والتي تصل مدة عقوبتها القصوى إلى 10 سنوات

لعدم كفاية الأدلة

وتم إصدار حكم ببراءة الرئيس التنفيذي السابق لباركليز جون فارلي، المتهم الرابع في محاكمة سابقة، بعد جلسة استماع في محكمة الاستئناف في يونيو

وكان فارلي أول رئيس تنفيذي في العالم لبنك كبير يمثل أمام هيئة محلفين بسبب الممارسات التي تم ارتكابها خلال الأزمة المالية. وأيدت محكمة الاستئناف حكم البراءة الصادر عن قاضي المحاكمة الأولى لعدم كفاية الأدلة المقدمة ضد فارلي.

ولجأ بنك باركليز إلى قطر ومستثمرين آخرين مرتين في عام 2008 لتجنب تطبيق خطة إنقاذ حكومية للبنوك التي تأثرت بالأزمة المالية عام 2008.

رشاوى لحمد بن جاسم

أن العملات SFO وحصل باركليز على إجمالي 11.8 مليار جنيه إسترليني في طرحين طارئتين للأسهم في يونيو وأكتوبر 2008. ولكن أثبت مكتب السرية والرشاوى بقيمة 322 مليون جنيه إسترليني، التي تم دفعها بموجب عقدي استشارات صوريين مع المستثمرين القطريين، بمن فيهم رئيس وزراء قطر في ذلك الوقت، حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، لم يتم الإفصاح عنها بشكل صحيح وشفافية في المستندات الرسمية المقدمة إلى السوق ولبقي حملة الأسهم بباركليز.

كلا من جنكنز، المدير السابق للبنك في الشرق الأوسط، وكالاريس رئيس إدارة الثروات SFO وتشمل قائمة المدعى ضدهم من قبل مكتب السابق، وبوث الرئيس السابق لإدارة المؤسسات المالية الأوروبية في باركليز، وتقتصر الاتهامات على المخالفات التي تم ارتكابها فيما يتعلق بحملة جمع رؤوس الأموال في يونيو 2008 فقط.

تغيير القاضي والمحكمة

وفي إطار إجراءات إعادة المحاكمة، تم تغيير القاضي الذي سيتأس المحاكمة، حيث حل القاضي أندرو بوبلويل محل القاضي روبرت جاي، كما تحل محكمة أولد بيلي، المحكمة الجنائية الأكثر شهرة في بريطانيا محل محكمة ساوث وارنك كراون.

ومن المتوقع أن يستغرق اختيار هيئة المحلفين للمحاكمة الجنائية حوالي أسبوع، ثم يقوم محامو المتهمين بالترافع رسمياً للدفاع عن موكلهم مع بدء المحاكمة.